



كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

رسالة دكتوراه

أسم الباحث : محمد حسن أحمد أحمد
عنوان الرسالة: دور المعايير المحاسبية فى علاج مشكلات القياس
والإفصاح فى شركات التأمين - دراسة مقارنة.
الدرجة العلمية: دكتور الفلسفة فى المحاسبة
لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

1- الأستاذ الدكتور / محمد لطفى حسونة
(رئيساً)

أستاذ المحاسبة
كلية التجارة

— جامعة عين شمس

2- الأستاذ الدكتور / محمد جلال صالح
(مشرفاً)

أستاذ المحاسبة
كلية التجارة

— جامعة عين شمس

3- الأستاذ الدكتور / أحمد حسن على عامر
(بالإشتراك)

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة - جامعة عين شمس

4- الأستاذ الدكتور / سيد عبد الفتاح صالح
(عضواً)

أستاذ المحاسبة ووكيل الكلية للدراسات

العليا

— جامعة قناة السويس

الدراسات العليا

أجيزت الرسالة بتاريخ

موافقة مجلس الجامعة

/ /

كلية التجارة

ختم الإجازة

2013/9/30

موافقة مجلس الكلية

2013/ /

2013

إهداء

إلى روح والديّ

رحمهما الله

إلى زوجتي

فيض العطاء

إلى أولادي

أمل المستقبل

داعياً الله سبحانه وتعالى

بأن يجعلهم من المتقين

أهدي إليهم هذا العمل

المتواضع ،،،

شكر وتقدير سبحانك اللهم وبحمدك ... لك الفضل في الأولى والأخرة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على ما أفاض على من فضله وتوفيقه بإتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

إنطلاقاً من قول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم (من إستعاذكم بالله فأعيزوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن صنع لكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه).

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير، داعياً الله سبحانه وتعالى بدوام الصحة والعافية للأستاذ الدكتور / محمد جلال صالح على ما بذله من جهد وتوجيه للباحث إلى ما هو أفضل لإتمام هذا البحث، جزاه الله تعالى خير الجزاء.

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / أحمد حسن عامر، على مشاركة سيادته في الإشراف على البحث، وما أعطاه للباحث من وقت وجهد وتوجيه لإتمام البحث، جزاه الله تعالى خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور / محمد لطفى حسونة على تفضل سيادته قبول الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وهو ما يعتبره الباحث شرفاً عظيماً له، جزاه الله سبحانه وتعالى خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / سيد عبد الفتاح صالح لقبول سيادته الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، رغم أعباءه ومسئوليته الكثيرة، داعياً الله سبحانه وتعالى لسيادته بوافر الصحة والخير الكثير.

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى كل الأساتذة الذين ساهموا
بمساعدهم للباحث من خلال كتبهم ومراجعهم التي كانت أكبر عون في
إنجاز البحث، جزاهم الله سبحانه وتعالى خير الجزاء.

الباحث

وعلى الله قصد السبيل،،،

قائمة المحتويات

م	المحتويات	الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للبحث		
1	أولاً : المقدمة	
14	ثانياً : مشكلة البحث	
21	ثالثاً : أهداف البحث	
23	رابعاً : حدود البحث	
23	خامساً : أهمية البحث	
25	سادساً : فروض البحث	
26	سابعاً : منهج البحث	
27	ثامناً : خطة البحث	
29	تاسعاً : هوامش الفصل الأول	
الفصل الثانى : الدراسات السابقة		
32	أولاً:المقدمة	
33	المبحث الأول : الدراسات المتعلقة بالقياس المحاسبى فى شركات التأمين .	
40	المبحث الثانى : الدراسات المتعلقة بالافصاح المحاسبى فى شركات التأمين.	
51	المبحث الثالث: تقييم الدراسات السابقة .	
59	هوامش الفصل الثانى	

الفصل الثالث : متطلبات ومعايير ومشاكل القياس ومقترحات حلولها في شركات التأمين.	
63	أولاً: المقدمة
65	المبحث الأول : تحليل و تقييم القياس المحاسبى فى شركات التأمين المصرية
79	المبحث الثانى :محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية والمصرية
99	المبحث الثالث: مشاكل القياس فى شركات التأمين المصرية ومقترحات الحلول
115	هوامش الفصل الثالث
الفصل الرابع : متطلبات و معايير ومشاكل الإفصاح ومعالجتها في شركات التأمين	
122	المبحث الأول: الإفصاح (المتطلبات – المعايير – الأساليب)
139	المبحث الثانى: الإفصاح في شركات التأمين.
166	المبحث الثالث: تحديد عناصر ومشاكل الإفصاح فى شركات التأمين ومقترحات حلولها
185	هوامش الفصل الرابع
190	خلاصة البحث و النتائج و التوصيات
198	قائمة مراجع البحث

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة :

تعتبر المحاسبة من العلوم الإنسانية التي تتوافر لها قواعد مستقرة الى حد بعيد ،وتتعلق هذه القواعد بقياس نتائج النشاط و المركز المالى للوحدة الإقتصادية ، ثم إعداد التقارير المالية لهذه الوحدة ويجب أن تتفاعل هذه القواعد المحاسبية مع المتغيرات المحيطة بها سواء كانت متغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية و تقوم المحاسبة بتوفير المعلومات والتقارير المالية اعتمادا على نظام المعلومات المحاسبية وتتوقف فاعلية و كفاءة هذا النظام على امكانيات هذا النظام فى انتاج المعلومات ذات المحتوى الملائم التى تؤدى الى اشباع الاحتياجات المعلوماتية لأطراف تلك البيئة لأغراض الاستخدام الفعال لتلك المعلومات و تستمد هذه المعلومات أهميتها من أنها تستند الى قواعد محددة و مقبولة و متعارف عليها تم تحديدها عن طريق مجموعة من المعايير المحاسبية التى تصدرها جهات مهنية، قد تكون جهات مهنية دولية " مجلس معايير المحاسبة الدولية " أو جهات مهنية أقليمية " مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية " أو جهات وطنية مثل وزارة الاقتصاد التى اصدرت " معايير المحاسبة المصرية " و هذه المعايير يرتبط بعضها بالقياس و يرتبط البعض الآخر بالافصاح عن هذا القياس تقرر أدبيات الفكر المحاسبى بأن هناك قناعة كاملة من قبل المحاسبين

الأكاديميين والمهنيين بأهمية القياس و الإفصاح المحاسبى و ما يمكن أن يلعبه من دور كبير فى تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية و قد تم الى حد كبير ترجمة هذا الاقتناع فى الفكر المحاسبى بل و فى الممارسات المهنية سواء فى مجال التقارير المالية كجزء من نظم المعلومات المحاسبية أو فى التقارير غير المالية كمعلومات إضافية .

لعل الراصد الفكرى للقياس و الإفصاح المحاسبى سوف يجد أن موضوع القياس و الإفصاح المحاسبى تم تناولهما خلال بعض المفاهيم المحاسبية المرتبطة بالقياس و الإفصاح المحاسبى ، كما كان لمنظمات مهنية وعلمية دور كبير فى تناول موضوع الإفصاح المحاسبى وذلك من خلال ما أصدرته من معايير محاسبية مثلت المنتج النهائى لجهد متراكم من قبل تلك المنظمات .

تتزايد أهمية البيانات المحاسبية المنشورة كمصدر للمعلومات بالنسبة لرجال الأعمال والذين تخطى اهتمامهم بها المستوى المحلى والإقليمي إلى المستوى الدولى ، بعد أن توسعت مجالات استثماراتهم وتنوعت أدواتها ، خصوصا بعد نشوء الشركات متعددة الجنسية ، ونمو واتساع أسواق المال الدولية، من هنا فالتحدي المطروح على المحاسبين ومنظماتهم المهنية أصبح يتجسد حاليا فى توفير نوع من التوافق أو الاتساق بين الأصول أو المعايير المتبعة فى إعداد البيانات المحاسبية على المستويين الإقليمي والدولي. وذلك كي يكون هذا الاتساق وسيلة تزيد من مصداقية تلك

البيانات ، كما تجعلها أداة فعالة لترشيد القرارات الاستثمارية أو الائتمانية لمن يستخدمون تلك البيانات في جميع أنحاء المعمورة.

وإذا كان توفير الاتساق لمعايير المحاسبة على المستوى الدولي أمرا

مفيدا، فإنه يعتبر مطلبا ملحا وضروريا على مستوى المنظمات السياسية

الإقليمية التي تتماثل في ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلعب

صناعة التأمين دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية، فهي احد وسائل تجميع

مدخرات الأفراد والمنشآت وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة مما يساعد

في دفع عجلة التنمية في المجتمع ، بجانب كونها أداة هامة لتحقيق ثبات

واستقرار الحالة المالية والاقتصادية للدولة ودعم خطط التنمية وتطوير

الاقتصاد القومي جنبا الى جنب مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

وذلك من خلال الدور الهام والكبير الذي تلعبه في تعبئة جزء كبير من

مدخرات المجتمع وتخصيصها التخصيص الكفاء والفعال على مجموعة

من الاستخدامات المختلفة ومن ثم زيادة كفاءة الاستثمار وحماية حركة

النشاط الاقتصادي، فانها تقوم كذلك بتوزيع المخاطر التأمينية وزيادة

فعالية الخدمات التأمينية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي

سبيل تحقيق أهدافها فهي تعتمد على البيانات والمعلومات التي يوفرها

النظام المحاسبي في القوائم المالية المختلفة وقد ظهرت في السنوات الأخيرة

العديد من المتغيرات التي أثرت على بيئة العمل التي تعمل من خلالها

هذه الصناعات التي تعتبر بمثابة تحديات لصناعة التأمين في

الوقت الراهن مثل:

1- ظهور العديد من المتغيرات الدولية "السياسية والإقتصادية" والتي جاء معظمها كنتيجة لظهور التكتلات الإقليمية مثل التكتل الإقليمي فى أمريكا المسمى النافتا و الإقليمي فى منطقة جنوب شرق آسيا ، والتكتل الإقليمي لدول منطقة الباسيفيك و التكتل الأوروبى "السوق الأوروبية المشتركة"

والتي أثرت على اقتصاديات صناعة التأمين وكان من نتائجها:

أ - زيادة عمليات الاندماج بين شركات التأمين وبعضها البعض، وبين البنوك.

ب - إزالة أى قيود على انشاء أو ممارسة نشاط التأمين فى دول التكتل مما أدى الى زيادة حجم السوق وزيادة المنافسة.

ج - ترك الأمور إلى آليات السوق وهو ما يعنى أن زيادة الطلب على منتجات صناعة التأمين سوف يرتبط بتخفيض تكاليف الانتاج وتحسين مستوى الخدمة.

2- سريان اتفاقيات تحرير التجارة فى الخدمات والتي سترتب عليها العديد من الآثار على جميع أنواع الخدمات بما فيها الخدمات التأمينية والتي من أبرزها أن صناعة التأمين الأجنبية سيكون لها نفس المكانة والقوة التنافسية والامتيازات الخاصة بصناعة التأمين المحلية .

الأمر الذى يتطلب ضرورة الارتقاء بأداء الشركات الوطنية وتهيئة بيئة عمل مناسبة لها تجعلها قادرة على التصدى لهذه المنافسة بإمكاناتها

وقدراتها الغير محدودة والتي تجعل القائمين بالعمل فى مجال الخدمات فى مصر- خاصة فى صناعة التأمين - يشعرون بالتخوف من فتح الأسواق الوطنية للمنافسة العالمية .

3 - الأهمية المتزايدة لنشاط قطاع التأمين للاقتصاد القومى واختلاف طبيعته عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، ونظرا لأهمية الدور الذى تلعبه التقارير المالية لذلك النشاط فى إيصال المعلومات الى الأطراف المختلفة المستفيدة (حملة الأسهم – حملة الوثائق- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين- وكلاء التأمين والمنتجين ... الخ) من تلك المعلومات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فى اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية ، دفع المشرع الى تحديد شكل ومضمون مخرجات النظام المحاسبى لشركات التأمين و إعادة التأمين وذلك بهدف تحديد القوائم المالية والنماذج التى يتم اعدادها لكل منها ، كما ألزمها بضرورة امساك دفاتر وسجلات معينة سواء لكل قسم أو لكل فرع من فروع التأمين أو للشركة ككل⁽¹⁾.

يحكم الافصاح المحاسبى للقوائم المالية فى قطاع التأمين فى مصر القانون رقم 10 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزيرالاقتصاد رقم 362 لسنة 1996 بشأن قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر والقرار الوزارى رقم 157 لسنة 1999 بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم 362 لسنة 1996 و قواعد اعداد القوائم المالية لشركات التأمين واعادة

التأمين والذي يتضمن مجموعة الأحكام الخاصة بالتزامات شركات التأمين وإعادة التأمين ، وكذلك الأحكام الخاصة بامساك السجلات والحسابات الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين والقوائم المالية الواجب إعدادها وفقا للملاحق والنماذج الخاصة التي يتم إصدارها ، بالإضافة للبيانات المالية الأخرى التي يحددها مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية لأغراض تحليل المركز المالي ونتائج أعمال الشركة.

مما يساعد على تزايد الاهتمام بالافصاح المحاسبى للقوائم والتقارير المالية فى شركات التأمين ما يلى:

ا- اختلاف القوائم والتقارير المالية فى شركات التأمين وإعادة التأمين عن غيرها من الشركات الصناعية والتجارية والخدمية الأخرى ، حيث يعتمد تقدير معظم البنود المحاسبية لتلك القوائم فى شركات التأمين وإعادة التأمين أساسا على الأحداث المستقبلية وليس على الأحداث التاريخية كما فى الشركات الأخرى ، ومن ثم فإن تلك القوائم تعكس الصورة المتوقعة للشركة فى المستقبل وذلك فى ضوء الظروف الحاضرة، وتهدف إلى تبيان مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الحاضرة والمستقبلية ، مما يتطلب ضرورة الاهتمام بهذه القوائم والتقارير وبإعدادها وبالمعلومات التي تتضمنها .

ب- نظرا لأهمية السيولة فى شركات التأمين ، فإن الأمر يتطلب ضرورة تحليل السيولة فى هذه الشركات للتعرف على مدى قدرة الأصول النقدية وشبه النقدية على مواجهة الالتزامات (التعويضات) المطلوب سدادها خلال فترة مستقبلية وهو ما يتطلب ضرورة التعرف على

المعلومات المالية الخاصة بتلك الأصول والالتزامات من خلال نماذج القوائم والتقارير المالية والأسس والفروض والسياسات المحاسبية التى بنيت عليها كافة التقديرات الخاصة بها .

ج- يختلف تقدير الالتزامات القائمة فى شركات التأمين وإعادة التأمين عن غيرها من الشركات الأخرى حيث تكون غير محددة بدقة وتتطلب خبرة ودراية ومهارة خاصة فى استخدام الحسابات الاكتوارية لتقدير المخصصات المختلفة ، الأمر الذى يتطلب ضرورة الاهتمام بذلك عند اعداد بنود الالتزامات والإفصاح عنها .⁽²⁾

د- تعتبر الأقساط والمصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة والمسئوليات العارضة من البنود الهامة فى القوائم المالية لشركات التأمين ، حيث تتطلب اجراء العديد من التسويات نظرا لاختلاف الفترة التى تغطيها وثائق التأمين عن الفترة المحاسبية لشركات التأمين، حيث تقوم هذه البنود على الالتزام بعقود يمتد تأثيرها الى فترة طويلة فى المستقبل ويصعب تحديد أثارها المالية بدقة ، مما يتطلب ضرورة الاهتمام بها.

هـ- يتطلب التعرف على مدى مساهمة نشاط التأمين فى تحسين ميزان المدفوعات الحصول على كافة المعلومات الخاصة بتقديم الخدمة التأمينية للأجانب أو العائد من الاستثمارات بالخارج أو العائد من عمليات إعادة التأمين بالخارج وذلك من خلال القوائم والتقارير المالية، الأمر الذى يساهم فى تقييم أثر نشاط التأمين على ميزان المدفوعات ومن ثم محاولة تنشيط ذلك مستقبلا .